أزمة الغذاء في سورية
عام 2022

تقرير تحليلي

حزيران / يونيو 2022

إعداد: خالد التركاوي باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

م. عبادة العبدالله مدير منصة إنفورماجين لتحليل البيانات

INFORMA GENE
DATA ANALYSIS & VISUALIZATION

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2022
www.jusoor.co

المحتويات

مقدمة:..... 4

أولاً: أسباب أزمة الغذاء في سورية خلال عام 2022..... 5

1.عوامل عالميّة:..... 5

2.عوامل محليّة:..... 9

ثانياً: فجوة الغذاء في سورية 13

ثالثاً: مستقبل الأزمة في ظل الظروف الراهنة..... 17

مقدمة:

واجه العالم خلال السنوات الثلاث الماضية مجموعة كبيرة من الأزمات التي ساهمت في تكوين أزمة غذاء على مستوى العالم، وهي: التغيُّر المناخي الذي طالت آثاره أجزاء من إفريقيا وأوروبا، وانتشار الأوبئة كفيروس كورونا، واستمرار النزاعات في عدد من الدول كسورية واليمن وليبيا وغيرها، والصراع بين روسيا وأوكرانيا.

وقد صبّ مجمل تلك الأزمات في أزمة الغذاء العالمية التي تزداد رقعتها ويرتفع مستواها؛ حيث يُقدّر برنامج الغذاء العالمي (WFP) أنّ 40 مليون شخص غرب ووسط إفريقيا لن يكونوا قادرين على تأمين احتياجاتهم الأساسية[1]. وأنّ 193 مليون شخص على مستوى العالم يعانون من انعدام حادّ في الأزمة الغذائية[2]، وهو الرقم الذي ما يزال مرشحاً للازدياد، كون الأزمة لمّا تنتهِ بعدُ، بل قد تتفاقم وتزداد سوءاً.

في غضون ذلك، تواجه سورية تلك الظروف –سابقة الذكر– جميعها، ممّا تسبّب في تعميق أزمة الغذاء فيها، ويُمكن القول إنّ سورية واحدة من الدول القليلة في المنطقة التي تواجه خطراً مرتفعاً في تأمين الغذاء لمواطنيها.

[1] "هكذا تغذي الحرب في أوكرانيا أزمة الغذاء العالمية القادمة". Swiss Info، 18-5-2022، https://cutt.us/ea8eX

[2] "برنامج الغذاء العالمي: 193 مليون شخص عانوا من انعدام الأمن الغذائي". الجزيرة نت، 05-5-2022، https://cutt.us/XlQL0

أولاً: أسباب أزمة الغذاء في سورية خلال عام 2022

1. عوامل عالميّة:

تُعتبر سورية واحدة من أكثر دول منطقة الشرق الأوسط التي تواجه خطراً غذائياً مرتفعاً. ومع أنّ النزاع المسلّح وما تبعه من أزمات اقتصادية داخلية منذ عام 2011 له دور كبير في هذا الخطر إلّا أنّ أزمة الغذاء العالمية عام 2022 فاقمت الوضع بشكل غير مسبوق.

هناك، على الأقل، 4 أسباب أو عوامل رئيسية على مستوى العالم وراء أزمة الغذاء في العالم وهي: النزاعات والحروب في المنطقة، والأزمات البيئية من حرائق الغابات والفيضانات والجفاف وغيرها، وارتفاع أسعار السلع نتيجة الصراع في أوكرانيا، وانخفاض عرض السلع عالمياً بسبب أزمة فيروس كورونا.

في الأصل، بدأ ارتفاع أسعار الغذاء على مستوى العالم يأخذ منحنى تصاعدياً واضحا خلال عام 2022 وقد بلغ ذروته في آذار/ مارس، بعد بداية الغزو الروسي لأوكرانيا حيث سجّل مؤشر أسعار الغذاء الذي تُصدره منظمة الغذاء العالمي FAO ارتفاعاً وصل إلى ما يقارب 160 نقطة بمعدل زيادة بلغ 13%، وهو الأعلى خلال العقد الماضي.

مؤشر أسعار السلع العالمية

إنّ الارتفاع الكبير لأسعار الزيوت المهدرجة والحبوب على مستوى العالم مرتبط بشكل مباشر بالصراع بين روسيا وأوكرانيا، اللتين تنتجان ما يقارب ثلث كميّات الشعير و15% من ناتج القمح العالمي، إضافة إلى ثلثَيْ صادرات العالم من زيت عبّاد الشمس المستخدم في الطهي. كما أن أوكرانيا هي المُصدِّر الرابع للذرة في العالم. عدا أنّها تمتلك أيضاً مخزوناً عالياً من المواد الخامّ والباطنية المساعدة في القطاع الغذائي كالسماد الصناعي المستخدم في الزراعة، أي أنّ الصراع أثّر بشكل كبير على معدّلات الاحتياج العالمي وفرض على كثير من الدول خاصة الأوروبية البحث عن بدائل لدى دول أخرى مثل الأردن.

أمّا ارتفاع أسعار الألبان على مستوى العالم فيعود بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار الموادّ الأساسية التي تدخل في تركيب الأعلاف الحيوانية، والتي أدى النقص فيها إلى أثر مباشر على قطاع تربية وإنتاج المواشي في عدد من دول العالم.

من جانب آخر، أدّت سيطرة روسيا على بعض موانئ التصدير الواقعة على البحر الأسود والتي تعتمد عليها أوكرانيا في تصدير موادّها الخام والغذائية إلى عرقلة وتفكيك سلاسل التوريد للعديد من المواد الغذائية. وعلى إثرها ظهرت مخاوف كبيرة من وقوع أزمة غذاء عالمية تؤثر على أوروبا وآسيا وإفريقيا[3].

أيضاً، تُشكل العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا عاملاً آخر في ارتفاع أسعار المواد الغذائية إضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود العالمي التي تجاوزت حاجز 120 دولاراً بُعَيد اندلاع الصراع بين روسيا وأوكرانيا. يعود ذلك بشكل رئيسي إلى موقع روسيا في سوق الوقود العالمي، لامتلاكها أكبر احتياطي للغاز الطبيعي، عدا أنّها أكبر مصدّر له، ولديها ثاني أكبر احتياطي من الفحم على مستوى العالم، وسادس أكبر احتياطي نفطي عالمياً.

[3] "زيلينسكي: سيطرة روسيا على موانئ أوكرانيا بالبحر الأسود قد تؤدي لأزمة غذائية عالمية". CNBC العربية، 2-5-2022، https://cutt.us/GMdD5

مؤشر أسعار السلع الرئيسية العالمية

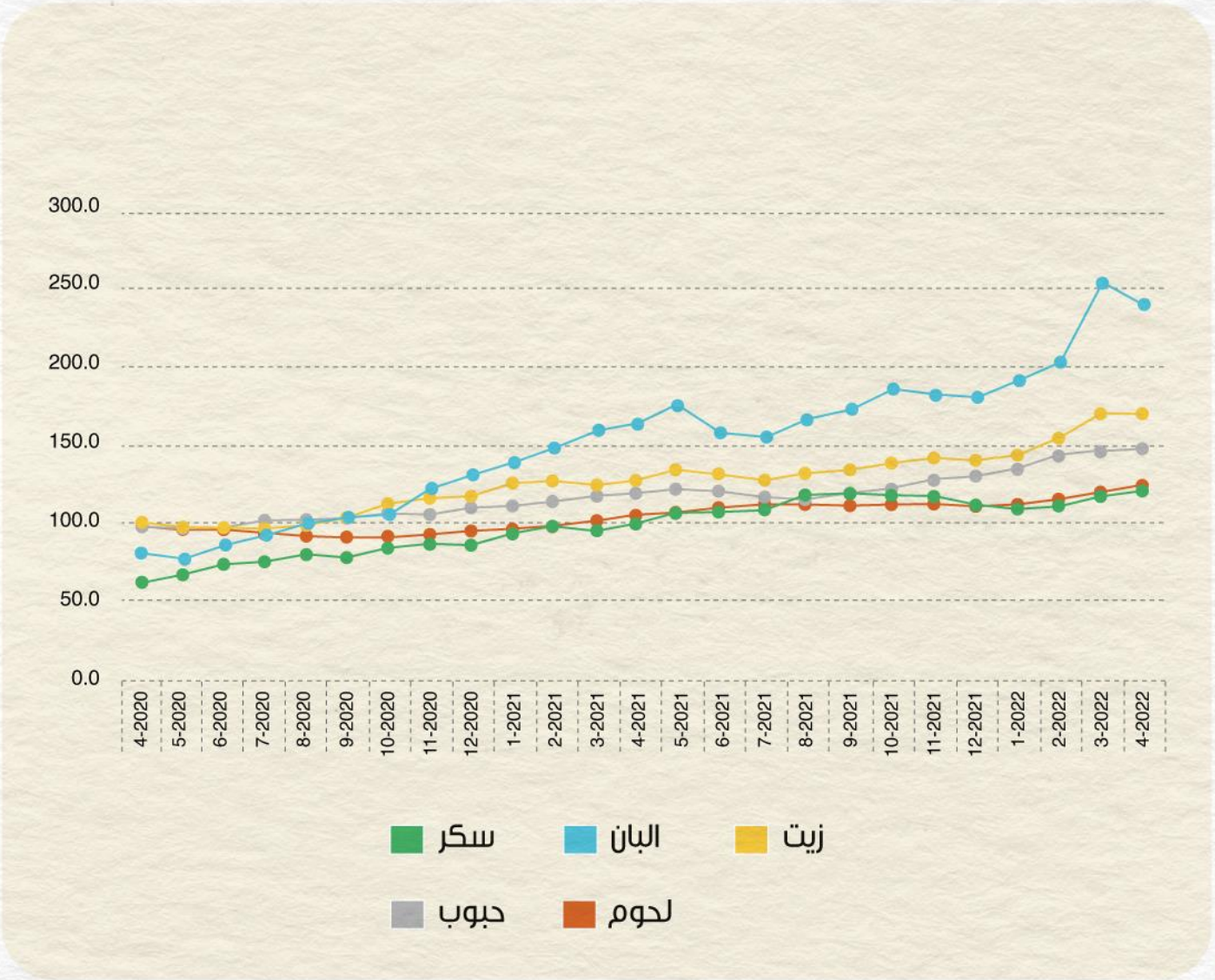

2. عوامل محليّة:

عدا العوامل العالمية التي يرجع لها الدور الرئيسي في أزمة الغذاء في مختلف أنحاء العالم، هناك أسباب محليّة خاصّة بسورية، بل يُلاحَظ أيضاً وجود أسباب تخصّ كل منطقة على حِدَةٍ، مثلما هو موضّح أدناه:

1.2 أسباب عامّة لكلّ المناطق:

- الاعتمادية الاقتصادية:

يُمكن القول: إنّ أحد أهمّ عوامل التدهور في القطاع الغذائي هو الاعتمادية الاقتصادية التي تمرّ بها سورية بمختلف مناطقها؛ حيث يتم الاعتماد بشكل كبير على الواردات من مختلف المواد الغذائية والتموينية من دول الجوار.

وبينما تعتمد مناطق شمال وشمال غرب سورية بشكل كبير على البضائع التركية، فقد تضاعفت قيمة صادرات تركيا إلى سورية تدريجيّاً من عام 2012 إلى عام 2013 وتصاعدت حتى عام 2021، حتى بلغت 1.6 مليار دولار أمريكي خلال عام 2020[4]. بالمقابل، بلغت الصادرات التركية ما يقارب 671 مليون دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021، وهو انخفاض ملحوظ كنتيجة لانتشار فيروس كورونا وما نجم عنه من آثار على الحركة التجارية.

من ناحية أخرى، يُلاحَظ أنّ مناطق شمال شرق سورية تعتمد بشكل كبير على المنتجات القادمة من إقليم شمال العراق –والتي بدورها تكون تركيّة المنشأ في الغالب[5]– إضافة إلى توفُّر البضائع الإيرانية والبضائع القادمة من مناطق سيطرة النظام في ظلّ غياب منتج محلي قادر على المنافسة أو تغطية الاحتياج.

---

[4] "صادرات تركيا إلى سورية تجاوزت مليار دولار في 9 أشهر فقط.. تعرف إلى التفاصيل". تلفزيون سوريا، 23-10-2021، https://cutt.us/M6Gdf

[5] تتصدر العراق قائمة دول جوار تركيا الأكثر استيراداً من تركيا بما يقارب 2 مليار و446 مليوناً و554 ألف دولار خلال الربع الأول من عام 2022. "صادرات تركيا إلى دول الجوار تنمو 30.4 بالمئة". وكالة الأناضول، 6-4-2022، https://cutt.us/7Hete

- تراجُع قيمة الليرة السورية:

يُعتبر تراجُع قيمة الليرة السورية بشكل حادّ أحد أهمّ العوامل المحليّة لأزمة الغذاء في سورية، كونه ساهم بتضخّم الأسعار وانخفاض الدخل. ومنذ منتصف 2011 بدأت العملة تأخذ منحى انخفاض حادّ وصل لدرجة التدهور والانهيار؛ فقد كان سعر الصرف مقابل الدولار يُعادل 50 ليرة لكل دولار مطلع 2011 ليصل إلى 4000 ليرة لكل دولار منتصف 2022. وقد حاول البنك المركزي في البداية الدفاع عن الليرة من خلال شرائها بالدولار الأمريكي واليورو، إلّا أنّه سرعان ما تركها تسقط مُحافظاً على ما لديه من أموال بالعملة الأجنبية في سبيل تمويل الحرب.

2.2 أسباب خاصّة بكل منطقة:

- مناطق النظام السوري:

في أيلول/ سبتمبر 2015 عمّمت حكومة النظام قراراً على جميع الوزارات والجهات العامة والقطاع المشترك، بمنع استيراد، أو شراء أي موادّ، أو بضائع، أو تجهيزات تركية المنشأ، وطلبت –حينها– عدم قبول العروض التي تتضمن موادّ أو بضائع أو تجهيزات يدخل في تركيبها أي مكوّن تركي، في المناقصات أو طلبات العروض وغيرها التي تُجرى لتأمين حاجة هذه الجهات.

ورغم الحظر والتشديد الشديد إلّا أنّ طرق التهريب إلى دمشق وحلب وبقية المناطق يُشرف عليها العديد من المسؤولين في الحكومة، ممّا يُسهّل دخول البضائع طمعاً بالحصول على الربح المادي. فيما تؤدي الإتاوات المفروضة على حواجز التهريب إلى ارتفاع كبير في أسعار هذه المنتجات والموادّ، مما ينعكس سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين السوريين في مناطق سيطرة النظام. ومع ذلك، تلقى هذه المواد والمنتجات رواجاً بين المواطنين لارتفاع جودتها مقارنة بمثيلاتها المحلية حال توفُّرها.

- مناطق المعارضة السورية:

خلال السنوات الأخيرة شهدت مناطق المعارضة انخفاضاً ملحوظاً ليس فقط من ناحية الإنتاج الصناعي والزراعي، بل أيضاً من ناحية المنتجات الغذائية سواءً على مستوى المعامل والمصانع أو حتى على مستوى المنشآت الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة.

يعود ذلك إلى عدد من العوامل أهمّها عدم توفُّر الموادّ الخامّ والأولية التي يمكن أن تساهم في الإنتاج. لكن أيضاً يُعتبر عدم الجدوى الاقتصادية أحد أهمّ العوامل عندما يتعلّق الأمر بمنافسة الموادّ المستوردة من ناحية الجودة أو السعر، ممّا أدى إلى إغلاق العديد من المنشآت الإنتاجية والغذائية بمختلف مستوياتها وأحجامها. بالتالي، حصل انخفاض كبير من ناحية توفُّر البديل المحلي، والذي يُمكن أن يُساهم في سدّ الثغرات التي قد تنتج حال تعثُّر عمليات الاستيراد للسلع الخارجية.

- مناطق الإدارة الذاتية:

أدّى تهريب الموادّ الغذائية إلى دول جوار سورية دوراً مهماً ورئيسياً في انخفاض المعروض منها؛ حيث حرصت قوات سورية الديمقراطية الموجودة شمال شرق سورية، وعدد من المتنفّذين على تصدير الخراف والقمح والقطن إلى العراق، إضافة لبيع الوقود بأسعار مخفضة، حتى صار معظم الإنتاج بما في ذلك بعض أنواع مشتقات الحليب تصل إلى العراق لبيعها في الأسواق بسعر أعلى، ممّا حرم السكان من هذه المواد التي كان يُمكن أن تتوفر بأسعار أقل.

حزيران / يونيو 2022

أبرز الأسباب المحلية التي ساهمت بزيادة أزمة الغذاء في سورية

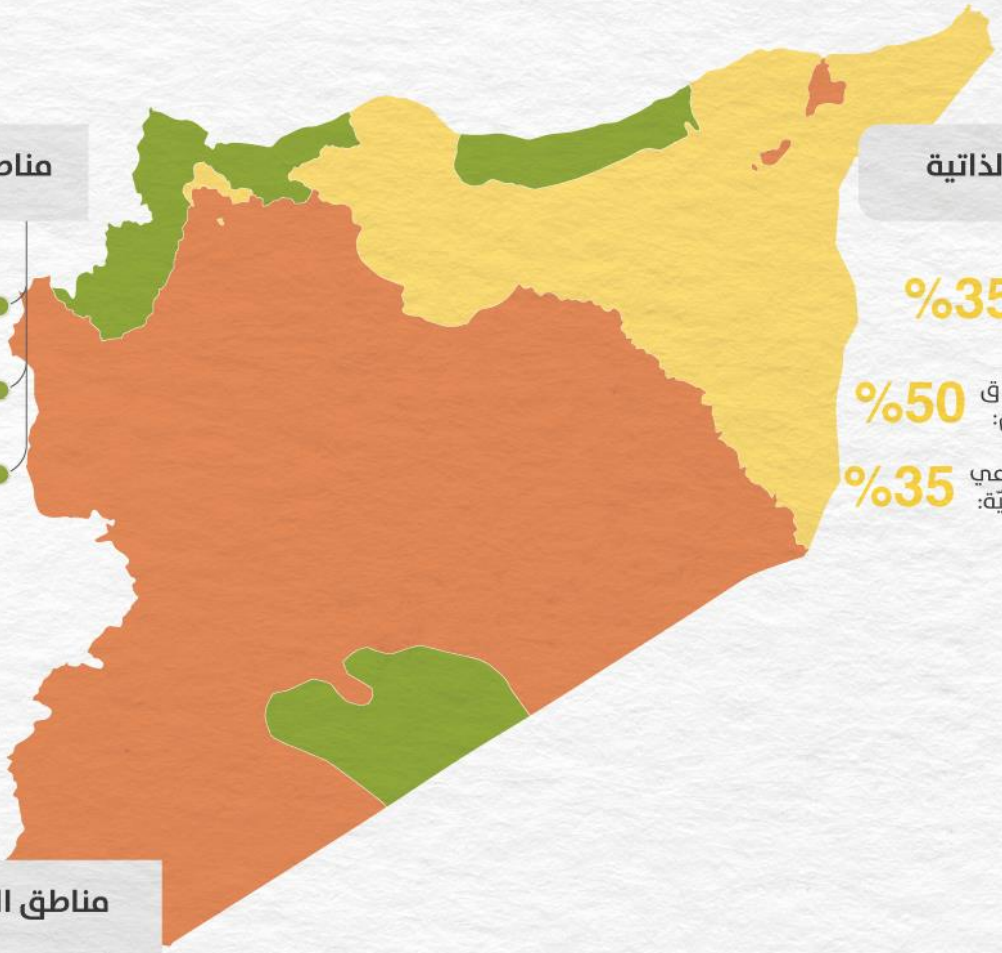

مناطق الإدارة الذاتية

- انخفاض الدخل: 35%
- التصدير نحو العراق ومناطق النظام: 50%
- تراجع الإنتاج الزراعي من السلع المحليّة: 35%

مناطق المعارضة السورية

- انخفاض الدخل: 50%
- تراجع سعر الليرة التركيـــة: 20%
- تراجع الإنتاج الزراعي من السلع المحليّة: 30%

مناطق النظام السوري

- انخفاض الدخل: 40%
- ارتفاع كلفة النقل بسبب الإتاوات: 10%
- تقديم الأولوية للجيش والأمن على حساب احتياجات السكّان: 50%

ثانياً: فجوة الغذاء في سورية

على الرغم من أنّ سورية تُعدّ دولة زراعية إلّا أنّ أزمة الغذاء ضربتها بشدة أكثر من غيرها؛ حيث شهدت أسعار المواد الغذائية الأولية ارتفاعاً كبيراً ليس فقط كنتيجة للنزاع القائم أو الأوضاع الاقتصادية، وإنّما أيضا نتيجة للاتّكالية الاقتصادية في بلد أنهكته النزاعات على مدى العقد الماضي.

تُعتبر سورية إحدى أهم الدول المنتجة للقمح وبعض من منتجاته على مستوى المنطقة، إلّا أنّ أسعار القمح والطحين شهدت زيادة ملحوظة خلال الربع الثاني من عام 2022 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021؛ حيث اقترب سعر الطحين من 2350 ليرة سورية للكيلو في مارس/ آذار 2022، بعد أن كان أقل من 1700 في نفس الشهر من العام السابق.

وقد وصلت أسعار كيلو القمح ومشتقاته في شمال وشرق سورية خلال آذار/ مارس 2022، إلى 2020 ليرة في إدلب، و1685 ليرة في حلب، و1900 ليرة في الرقّة، و2245 ليرة في الحسكة، و2135 ليرة في دير الزور.

وفيما يلي شكل توضيحي لأسعار القمح ومشتقاته في محافظات شمال وشرق البلاد بالليرة السورية خلال آذار مارس 2022:

أسعار كيلو القمح ومشتقاته بالليرة في محافظات شمال وشرق سورية

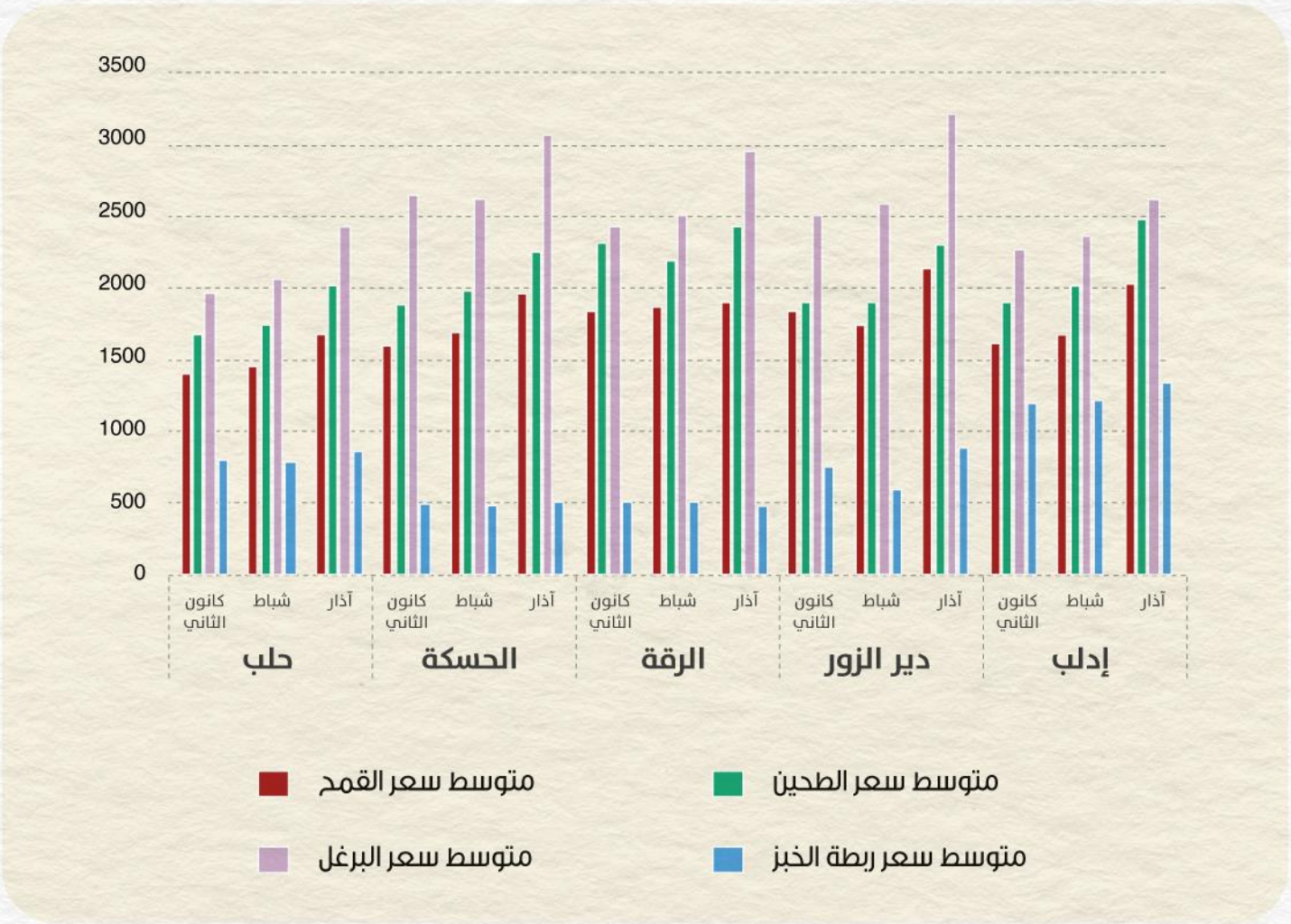

في الواقع، تجاوزت الزيادة لبعض الموادّ ما يقارب 35% خاصة للقمح والطحين، ممّا انعكس بشكل مباشر على أسعار الموادّ الأخرى المتعلّقة وبشكل أساسي على مادة الخبز، ولم يكن ذلك متساوياً أو بنفس الشدّة على مختلف المناطق السورية، بل تفاوت الأثر بين منطقة وأخرى بحسب تبعيتها الإدارية والزراعية؛ فبينما كان متوسط سعر ربطة الخبز حوالَيْ 400 ليرة سورية في كل من الرقة والحسكة بلغ سعر الواحدة منها ما يقارب 1200 ليرة وسطيّاً في إدلب، حيث تعرّضت لارتفاع في سعرها أو انخفاض في وزنها خلال الفترة الماضية؛ ممّا أثّر سلباً على الاستقرار الغذائي لسكان هذه المنطقة على سبيل المثال.

هكذا أصبحت معظم المناطق السورية تواجه عجزاً واضحاً خاصة من القمح الذي يُعتبر مع مشتقاته المكون الرئيسي والأكبر في سلة غذاء الأسرة السورية. يُبين الشكل التالي متوسّط الإنتاج الفعلي للقمح والاحتياجات اللازمة لكل منطقة بحسب مناطق السيطرة خلال الأعوام الثلاثة السابقة:

حزيران / يونيو 2022

متوسّط الإنتاج والحاجة وتقدير الفجوة للقمح في سورية

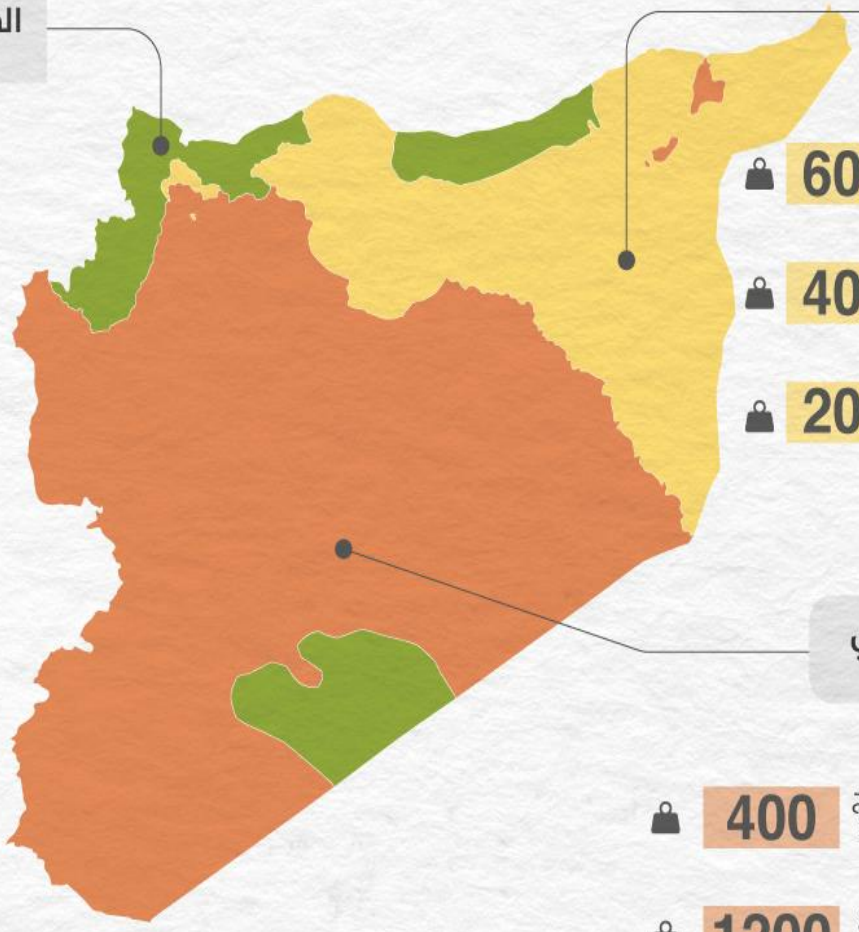

المعارضة السورية

- متوسط الإنتاج آخر 3 أعوام: **300**
- تقدير الاحتياج عام 2022: **550**
- تقدير الفجوة عام 2022: **150**

قوات سورية الديمقراطية

- متوسط الإنتاج آخر 3 أعوام: **600**
- تقدير الاحتياج عام 2022: **400**
- تقدير الفائض عام 2022: **200**

النظام السوري

- متوسط الإنتاج آخر 3 أعوام: **400**
- تقدير الاحتياج عام 2022: **1200**
- تقدير الفجوة عام 2022: **700**

مفاتيح الرموز

- مناطق سيطرة المعارضة السورية
- مناطق سيطرة النظام السوري
- مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية
- آلاف الأطنان

المصدر: تقديرات مبنية على قاعدة بيانات مركز جسور للدراسات

هكذا، يُلاحَظ أنّ مناطق النظام لديها أكبر فجوة في القمح ومشتقاته من حيث الفرق بين المنتج والاحتياج. لذلك، يعتمد النظام على استيراد الفائض من مناطق قسد واستيراد كميات من خارج سورية خاصة من روسيا، عدا أنّه يُقدّم الأولوية للجيش والأمن على حساب احتياجات السكّان؛ أي أنه يوزّع الجزء الأكبر من كميات القمح ومشتقاته الموجودة على الجيش والأمن، فيما يوزّع الباقي على الأفران العامة والخاصة مقابل سعر مدعوم، ممّا يُظهر نقصاً واضحاً في الاحتياج من الخبز والبرغل والطحين والمعكرونة وغيرها من المواد التي تعتمد على القمح.

في مناطق المعارضة يُلاحَظ أن المنتج هو قُرابة 300 إلى 350 ألف طن، مما يجعل الفجوة تقارب 250 ألف طن وهي كميات غالباً ما تحصل عليها مناطق المعارضة عَبْر تركيا من طحين أو برغل، كما تُؤمّن المؤسسات الإنسانية جزءاً من الاحتياجات لسكان المخيمات والمناطق السورية الواقعة تحت سيطرة المعارضة.

وفي مناطق الإدارة الذاتية يُلاحظ أنّ لديها فائضاً في الإنتاج غالباً ما يتم بيعه للنظام أو تصديره إلى العراق لبيعه بأسعار أعلى.

ثالثاً: مستقبل الأزمة في ظل الظروف الراهنة

السيناريو الأول (التفاؤل):

يُتوقّع –في هذا السيناريو– أن تأخذ الأزمة الغذائية العالمية بالاستقرار خلال عام ونصف. وفي حال توجهت المؤسسات الإنسانية، في هذه الفترة، إلى دعم القطاع الزراعي بشكل أكبر وتعزيز الاستدامة المحلية فيه، إضافة إلى دعم توجه السكان نحو بدائل محلية تغطي الاحتياج الغذائي، من المتوقّع حصول النتائج التالية: أولاً: انخفاض الأسعار بسبب تراجُع سعر النفط وزيادة المعروض من الإنتاج المحلي للمواد الغذائية. ثانياً: زيادة المعروض من السلع الغذائية في سورية بسبب زيادة توزيع الغذاء من خلال المؤسسات الإنسانية من جهة زيادة الإنتاج الزراعي بشكل عامّ على مستوى المجتمعات الصغرى من جهة أخرى.

وَفْق هذا السيناريو يُمكن الاعتقاد بأنّ الأسعار الداخلية ستنخفض نتيجة المحددات المذكورة أعلاه، ويُمكن أن تنخفض الفجوة الغذائية بحيث يتم توفير الحد الأدنى من المواد الغذائية لمعظم السكان دون سدّ الحاجة بشكل كامل، غير أنّ ذلك يبقى غير كافٍ بسبب انخفاض الدخل لمعظم السكان

في سورية وعدم قدرتهم على شراء كامل الكميات التي يحتاجونها إنّما مجرّد تأمين الحدّ الأدنى اللازم لهم.

السيناريو الثاني (التشاؤُم):

يُتوقّع –في هذا السيناريو– أن تستمر الأزمة الغذائية العالمية لمدة زمنية طويلة تزيد عن عامين، مما يعني بقاء الأسباب الخارجية التي جعلت من الأسعار مرتفعة في سورية والعالم. في الوقت ذاته، قد تزداد الأوضاع سوءاً على خلفية التوترات الأمنية وتراجُع أعمال المؤسسات الإنسانية. بالتالي، عدم قدرة أصحاب الأراضي على زيادة إنتاجهم لأسباب تتعلق بموضوع ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء وزيادة أسعار السماد والعلف للحيوانات والدواجن.

وفي هذا الإطار يُمكن الحديث عن أزمة غذاء مستمرّة في سورية وأسعار آخِذة بمزيد من الارتفاع. نتيجة لذلك قد يدخل عدد أكبر من السكان تحت خط الفقر، ومن الممكن أن يزداد عدد السكان ممن هم أدنى من حدّ الجوع وليس فقط عدم كفاية الغذاء أي أنّ طبقة كبيرة من السكان ستخرج من إطار الفقر نحو الجوع.

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مول اوف اسطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3# ـ باشاك شهير
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co